التداخل الدلاليّ لوظائف النصب في شعر المتنبي

د. عبد الكاظم جبر عبود

جامعة القادسية / كلية التربية

الخلاصة:

اتخذ البحث من المكوِّن الدلاليّ المنصوب، في شعر المتنبي؛ هدفًا في عملية ممارسة التحليل اللغويّ، وكان الاهتمام به مفضيًا إلى ضبط التداخل الحاصل بين وظيفة الحال، وأهم الوظائف النصبيّة الأخرى، وتبيّن أن عنصر النصب وظيفة دلالية تداولية استقطابية، يوفّر لها الانفتاح على الحقول المتاخمة المعنية بالمعنى؛ استقطابًا آخر، وكشف البحث أن التداخل في البعد الدلاليّ هو الذي طوّع الحال، أكثر من غيرها، على التداخل مع تلك المنصوبات في بعدها البنيويّ (الشكليّ)، ومنحها ، بهذا اللحاظ، تنوعًا دلاليًّا وتداوليًّا . وكان أن انتظم البحث في ثلاثة محاور، وجدتُ أنها أوضح موارد النصب المتداخلة وأبرزها، وقد تناولتها بحسب شيوعها في شعر أبي الطيب، فكان المحور الأول في تداخل وظيفة الحال مع وظيفة التمييز، والمحور الثاني كان في تداخل وظيفة الحال مع وظيفة المفعول لأجله، أمّا المحور الثالث فكان في تداخل وظيفة الحال مع وظيفة المنصوب على المصدريّة.

الكلمات المفتاحية: تداخل، دلالة، وظيفة، نصب، شعر، المتنبي

مدخل:

التداخل مفهوم تتجاذبه علوم مختلفة[١]، وهو لا يبتعد عن معناه اللغويّ، فهو مصدر الفعل الثلاثي المزيد بحرفين (تَدَاخَلَ)، الذي تكون الألف فيه للمشاركة بين طرفين، وهذا ما قد تفيده الألف – عمومًا– في المصادر التي تجيء على هذا البناء[٢]. يقال: تداخلتِ الأمور، أي: تشابهت والتبست ودخل بعضها في بعض[٣]، بمعنى أن يندرج بعضها في عِداد الآخر، قلَّ أو كثُرَ هذا الاندراج، لا بمعنى أن يتماهى بعضها مع بعض، فيكون هو هو، وعندها تنعدم المغايرة بينهما، فيكونان شيئًا واحدًا غير متمايز. وهذا الاندراج هو مفهوم التداخل في ميدان البحث اللغويّ، كما في باب (تداخل اللغات)[٤]، وهو كذلك في الميدان الفقهيّ، كما في أبواب (العبادات والمعاملات وغيرهما)[٥]، أمّا قول الفلاسفة إن التداخل هو ((ملاقاة شيء بأجمعه لآخر بأجمعه، ويتبعه كون كلّ واحد من المتداخلَين في مكان الآخر))[٦]؛ فإيضاحُه أنهم يعنون بالشيء، هنا، ما كان جزءًا من كلٍّ وقد طابق شيئًا آخر،

وهذا الآخر جزء من كلّ أيضًا، فصحّ أن يكون أحدهما مكان الآخر لمكان التلاقي أو التطابق بينهما، وهذا يعني أن الكلَّينِ غير متطابقين، بل إنهما متداخلان في هذين الجزأين.

وإذا اتضح هذا، فإن النحويين – ولا سيما المتأخرون منهم – يفردون لكلّ وظيفة نحوية قسمًا يخصُّها، يتضمن حدًّا للوظيفة النحويّة التي يطّلع بها عنصر نحوي معين، ويتضمن أيضًا شروطها الصرفية والإعرابية ورتبة العنصر الذي يلابسها وحدودها الدلالية، ثم ما يطرأ على ذلك العنصر من عوارض الصياغة التركيبية، في ضمن علاقات التركيب المتعددة التي تربطه بغيره من العناصر التي تطّلع بوظائف أخرى. وإن هذه المحددات التي تنتظم الوظيفة النحوية تمثّل الصورة الأصل لذلك العنصر، بيد أنه قد توجد استثناءات تخرج عن الأصل رصدها النحويون للوظائف النحوية يسمح بها الاستعمال، وكثيرًا ما وجدوا – أو أوجدوا – لها تفسيرًا أو تسويغًا مقبولًا يردُّها إلى الأصل(٧). وبموجب هذا يكون للعناصر النحوية وظائفها في ضمن التركيب، وربّما صحّ لها أكثر من وظيفة نحوية، طبقًا للشروط الصرفية والإعرابية والموقعية التي وافق أن اجتمعت فيها، ومن هنا يحدث التداخل الدلالي بين وظائف العناصر المختلفة، وقد أشار النحويون إلى نقاط التلاقي أو الاشتراك بين الوظائف النحوية، وما تنفرد به كلّ وظيفة فلا تشاركها فيها وظيفة أخرى، وما يتبع ذلك من توافق شكلي (بنيوي)، أو ما يتبعه من تمايز فيهما(٨).

وسأعرض في هذا البحث لأهم ظواهر التداخل الدلاليّ التي يطّلع بها النصب في شعر المتنبي، وقد لاحظتُ، وأنا أواظب على مطالعة الديوان وشروحه، أن النصب هو الوظيفة الأشيع التي تنفتح على وظائف ديناميكية متعددة، يسمح بها السياق وملابسات القول المختلفة، ولاحظتُ أيضًا أن وظيفة الحال هي أكثر وظائف النصب حضورًا وتداخلًا مع غيرها من وظائف النصب الأخرى، بما لها من طاقة تعبيرية إيحائية، وما فيها من مرونة نعدم مثلها في غيرها من المنصوبات؛ فوجدتُ أن أجعلها مرتكزًا في كلّ محور من محاور البحث، ألاحظ عَبرها التداخل الحاصل بين هذه الوظيفة ووظائف النصب التداولية المجاورة لها، مفيدًا من معطيات النحو الوظيفي، بما ينسجم وروح النص. ولا مراء في أن هذا التداخل الدلالي تداخل متفاوت ومختلف نسبيًّا ، وليس على درجة واحدة، تبعًا لنقاط الاشتراك مع هذه الوظائف أو نوعها، وقد كان النحويون، من قبلُ، كلّما وجدوا ما يقوي هذا الاشتراك من اشتراطات بنيوية، قالوا بتعدد الإعراب، وكثيرًا ما فزعوا إلى السياق لتقوية وجه على آخر، إذا ما كان الاشتراك الشكلي حاصلًا، وتشهد بذلك مصنفات إعراب القرآن وشروح الشعر المختلفة. وقد دأبوا على ربط الحال بصاحبها فاعلًا أو مفعولًا، على اختلاف العبارة، كقول ابن يعيش: ((اعلم أن الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول، وذلك نحو : جاء زيدٌ ضاحكًا، وأقبل محمدٌ مسرعًا، وضربتُ عبد الله باكيًا، ولقيتُ الأميرَ عادلًا))(٩)،

وربط الحال بصاحبها هو الملمح الدلاليّ الأبرز في المصنفات النحوية، أما ربطها بعاملها فلم يأتِ إلّا في سياقات خاصة. بيد أن للأنواع الدلالية التي تأتي عليها الحال أثرًا في تفطّن المتأخرين إلى أن الحال قد تخرج عن مواضعات النحويين، قال الرضي:((فالأولى أن نقول: الحال على ضربين: منتقلة ومؤكِّدة، ولكل منهما حد، لاختلاف ماهيتيهما، فحدّ المنتقلة: جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه، تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام، بالفاعل أو المفعول، أو بما يجري مجراهما...وحدّ المؤكِّدة: اسم غير حدث يجيء مقررًا لمضمون الجملة))[١٠]، فهذا وغيره[١١]يداخل الحال في حدود وظائف النصب الأخرى، كما سأحاول إيضاحه في محاور البحث الآتية، التي أزعم أنها أوضح المحاور في شعر أبي الطيب وأهمُّها.

المحور الأول: تداخل وظيفة الحال مع وظيفة التمييز

قد يخرج كلٌّ من الحال والتمييز عن مواضعات النحويين، فيلتقيان في العنصر النحويّ الواحد فيحتمل الوظيفتين معًا، إذ الأصل في الحال – كما هو مقرر عندهم– الاشتقاق، والأصل في التمييز الجمود، وهذا هو الكثير فيهما، ولكن قد يحصل العكس، فتأتي الحال جامدة ويأتي التمييز مشتقًّا[١٢]. وهذا ما يؤدي إلى التداخل الوظيفي بينهما، ففي قول القائل: (هذا خاتمٌ حديدًا) أن (حديدًا) اسم منصوب نكرة جامد، وهو من حيث الاشتراط الصرفي والإعرابي والموقعي تمييز، ولكن لمّا كان مبينًا لأصل صاحبها صحّ فيه أن يكون حالًا[١٣]، والذي يقوّي التداخل بينهما أنهما يزيلان الإبهام عمّا سبقهما، فالتمييز يفسر ما انبهم من الذوات، والحال تفسر من انبهم من الهيآت[١٤].

ومن ذلك التداخل ما في قول أبي الطيب[١٥]:

حَنَانَيْكَ مَسْؤولًا ولَبّيْكَ داعيًا وَحَسبيَ مَوْهُوبًا وحَسبُكَ وَاهِبا

فقد ذهب ابن جني إلى أن المنصوبات (مسؤولًا، وداعيًا، وموهوبًا، وواهبًا) كلها أحوال[١٦]، وتبعه على ذلك المعربون[١٧]، وذهب بعضهم إلى جواز كونها تمييزًا[١٨]، أو إلى كون التمييز هو الوجه الأحسن[١٩]، وما ذلك إلّا لتداخل الوظيفة النحوية التي تمارسها هذه المنصوبات في خواطر المعربين، وهذا التداخل يتأتّى من كونها صالحة لأن تُعرب حالًا بحسب الأصل، لتوافر شروط الحال فيها، فالحال اسم نكرة منصوب فضلة يُذكر ليبين هيئة اسم معرفة قبله، يسمى صاحب الحال، ويُشترط في الحال أن تكون صفة منتقلة غير ثابتة، مشتقة غير جامدة[٢٠]، وكلّ هذا نجده في المنصوبات التي في البيت، ويصحّ فيها أن تكون تمييزًا أيضًا، ولكن بخروجها عن الأصل، إذ يُشترط في التمييز أن يكون اسمًا جامدًا لا أن يكون اسمًا مشتقًّا، وذلك لأن بيان الذات إنّما يكون بالذات، وقد اجتمعت الاشتراطات النحوية في هذه المنصوبات إلّا كونها جامدةً، وهذه الاشتراطات التي يرددها النحويون هي كون التمييز اسمًا منصوبًا نكرة فضلة جامدًا، وكونه مفسِّرًا لما انبهم من

الذوات[٢١]. بمعنى أن من ذهب إلى كون هذه المنصوبات تمييزًا إنّما نظر إلى أن التمييز قد يخرج عن أصل وضعه فيأتي مشتقًّا، كما في (كَرُمَ زيدٌ ضيفًا)، إذ قد يُراد بـــ (ضيفًا) تمييزًا أو حالًا بحسب المعنى الذي يرمي إليه المرسِل، فإن قصد أن ضيف زيد هو الذي كرُم كان (ضيفًا) تمييزًا، وإن قصد أن زيدًا هو الذي كرُم عندما صار ضيفًا كان المنصوب حالًا[٢٢]. وهذا يعني أن التداخل قد يحصل بين الحال والتمييز بتجاوز الشرط الصرفي.

وبالعود إلى البيت نجد المنصوبات المشتقة ، سواء أ كانت اسم مفعول (مسؤولًا، وموهوبًا) ، أم كانت اسم فاعل (داعيًا، وواهبًا)؛ غير متعينة للحالية مع كونها مشتقة، بل يصحّ فيها أن تكون تمييزًا، وحينئذٍ لا يُراد بالمشتق الوصف المرتبط به، وإنّما يُراد به الذات الموصوفة، إذ إن المشتق – كما هو معروف– يدلّ على ارتباط الوصف الذي يؤديه ذلك المشتق بذات معينة، وبالمقابل فإن الحال قد ترد جامدة، كما في قول المتنبي نفسه[٢٣]:

قَبَّلْتُها ودُمُوعي مَزْجُ أدْمُعِها وقَبَّلَتْنِي على خَوفٍ فَمًا لِفَمِ

فقد نُصب (فمًا) على الحال[٢٤]، وهذه الحال خرجت عن مواضعات النحو، من حيث كونها خارجة عن الاشتراط الصرفيّ، فهي ليست مشتقة، بل جامدة، ولذا التمس النحويون أن تكون مؤولة بمشتق، بدلالتها على المفاعلة[٢٥]، ومن هنا تكون بمعنى:(مشافهةً)[٢٦]. ومن ذلك أيضًا قوله[٢٧]:

بَدَتْ قَمَرًا ومالَتْ خُوطَ بانٍ وَفاحَتْ عَنْبَرًا وَرَنَتْ غَزالا

إذ إن المنصوبات جميعًا أحوال[٢٨] خرجت عن أصل وضعها الصرفي، فجاءت جامدة، لما فيها من معنى التشبيه[٢٩]، فالحال عند النحويين قد تخرج عن كونها مشتقة إلى كونها جامدة، إذا ما دلّت على معنى التشبيه[٣٠].

وكلّ هذا يفضي إلى أن الشرط الصرفي (الجمود والاشتقاق) لا يمكن أن يكون فيصلًا بين الحال والتمييز، من دون الالتفات إلى جانب الوظيفة التداوليّة، فالتداخل بينهما يقوى بالغض من الاشتراط الصرفي أو جعله اشتراطًا غير حاكم بالنظر إلى ظروف القول البلاغية والدلالية التي تكتنف النصوص، وهذا ما يتفق ومبادئ النحو الوظيفي، فالوظيفة سابقة على البنية ومحددة لها، ولذا فالجوانب الدلالية والتداولية– عند الوظيفيين– مقدمة على الجوانب البنيوية الشكلية صرفيةً أو تركيبيةً[٣١]، كما أن التنوع في الوظائف النحوية أيضًا صدى للمعاني والأغراض المختلفة[٣٢].

ومما هو جدير بالعناية أن كلّ واحد من هذه المنصوبات الأربعة جاء ختامًا موسيقيًّا لجملته، وكلّ جملة في البيت توافق تفعيلتين[٣٣]، وهذا ما يُدعى في البلاغة (التقطيع)، الذي هو ضرب من (التقسيم) البديعي[٣٤]، والتقسيم هو ((هو تجزئة الوزن إلى مواقف أو مواضع، يسكت فيها اللسان، أو يستريح، أثناء الأداء الإلقائي))[٣٥]، ومثل هذا ملحوظ ممدوح في شعر أبي الطيب، وقد رصده

حازم القرطاجني وأثنى عليه، قال: ((وكان أبو الطيب المتنبي يعتمد المراوحة بين معانيه، ويضع مقنعاتها من مخيِّلاتها أحسن الوضع، فيتمّم الفصول بها أحسن تتمة، ويقسّم الكلام في ذلك أحسن قسمة))[٣٦]، والانتهاء إلى هذه المواقف أو المواضع المنصوبة، أو الاستراحة القليلة عندها؛ يرشّح أن تكون منبورة، والعناصر النحوية إنما تكون منبورة لما تحمله من وظائف تداولية[٣٧]، ومثل هذه الدوالّ النحوية عند تأخرها في جملها تستقطب الوظيفة التداولية وتستأثر بها؛ لأنها (بؤرة الجديد)[٣٨]، تلك البؤرة الحاملة للمعلومة الأهم الأبرز، التي هي إضافة إخبارية للمخاطَب، ولذا فهي موضع عناية طرفي الخطاب[٣٩]، والنبر عندها يعطيها زخمًا دلاليّا إنجازيًّا، سواء أكانت هذه المنصوبات تبيينًا للذات، بأن تكون تمييزًا، أم كانت وصفًا لها، بأن تكون حالًا، وكأنّ الشاعر بوعيه الثقافي يريد الاندماج الثقافي مع مخاطَبِه (سيف الدولة)، كما يعبر المشتغلون بالأنساق الثقافية، وذلك عبر الاهتمام بمجموعة القيم الثقافية، والتسلل إلى نفس المخاطب (الممدوح) استدرارًا لعطفه وكرمه، وإيقاظًا لتلك القيم في نفسه، ولا غرو في هذا الاستبطان، فإن الوظيفية تتميز بالتواصل مع الأنساق المختلفة، فهي تلتحم وتتشابك مع علم النفس والفلسفة التحليلية[٤٠].

وليس بدعًا أن يؤدي النصب مثل هاتين الوظيفتين الدلاليتين المثيرتين، فإنّما شأنه في ذلك شأن الدوالّ النحوية الأخرى، وليس عيبًا في النحو أن تؤدي عناصرُه وظائف متعددة، كما عاب بعض المحدثين[٤١]، فاللغة البليغة يُنتظر منها أن تؤدي أغراضًا متعددة بأقل عدد من العناصر، وهذا ما يعرف بـــ (كفاءة اللغة)[٤٢].

ومثل هذا التداخل الدلالي في وظيفة النصب؛ ما نجده أيضًا في قوله[٤٣]:

بغيرِك راعيًا عَبَث الذِّئابُ وغَيرَكَ صَارِمًا ثُلَمَ الضِّرَابُ

فـــ (راعيًا) و(صارمًا) يصحّ فيهما أن يكونا حالًا أو تمييزًا[٤٤]، ولا يُلتفت إلى إهمال بعض المعربين أن يكونا تمييزًا[٤٥]، وربّما يكون ذلك منهم احتجاجًا بمذهب الجمهور، المانع لتقدّم التمييز على عامله، إذا كان فعلًا متصرفًا[٤٦]؛ والقول بصحة كونه تمييزًا إنّما كان لثلاثة أمور، أحدها: ورود السماع بمجيء التمييز متقدمًا على عامله الفعل المتصرف، ومنه ما في الشاهد[٤٧]:

أتهجر ليلي بالفراق حبيبَها وما كان نفسًا بالفراق تطيبُ

وثانيها: قياسه على الحال، قال المبرد: ((وتقول: راكبًا جاء زيد؛ لأن العامل فعل؛ فلذلك أجزنا تقديم التميز إذا كان العامل فعل))[٤٨]، وقد قاسه ابن مالك على سائر الفضلات المنتصبة بأفعال متصرفة[٤٩]. وثالثها: أن تقديم التمييز في مثل ذلك جائز في ضرورة الشعر[٥٠]، وعليه فإن جواز تقديم التمييز في بيت المتنبي – في أقل تقدير– إّما يكون لِما تسمح به لغة الشعر، بلْهَ الأمرين المتقدمين.

وإذا تقرّرت صحة كونهما حالين أو تمييزين، فيجب أن يكون ذلك على التناظر، وليس على التناوب؛ بأن يكونا على جهة واحدة، إما حالين، وإما تمييزين، لا أن يكون أحدهما حالًا والآخر تمييزًا، لأن ذلك يُذهب بسحر التوازي المنعقد بين الشطرين، والتوازي بوصفه شكلًا من ((أشكال النظام النحوي الذي يتمثّل في تقسيم الفقرات بشكل مماثل في الطول والنغمة والتكوين النحوي، بحيث تبرز عناصر متماثلة في مواضع متقابلة في الخطاب، وقد يسمى التشاكل))[٥١]، والمكوّنات المتعاطفة، عند الوظيفيين، بنيات علائقية متكافئة متناظرة، فهي تأخذ القيم الدلالية والتداولية نفسها، وإلّا تنعدم الإفادة وينعدم الإنجاز التواصلي[٥٢]

وتعدد الوظيفة النحوية للمنصوبين (راعيًا) و(صارمًا)، بين الحال والتمييز، إنّما كان لتداخلهما المتناظر، سواء أكانا تبيينًا لذات الممدوح، ورفعًا لإبهامها، أو وصفًا لهيئتها في وقت مخصوص، وكلا المعنيين يساور المتلقي ويتبادر إلى ذهنه، ولعلّ التشاكل التركيبي المنعقد بين الشطرين خلّص (صارمًا)، في الشطر الثاني، إلى جواز كونه تمييزًا، إذا كان ثمة اشتراط موقعي مانع، أو كان ثمة اشتراط صرفي آخر مانع من إعرابه تمييزًا، لكونه مشتقًّا، فالتناظر يشفع بهذا الحمل الدلاليّ أيضًا، ولم أجد أحدًا يشير إلى مثل هذا الحمل أو النظر.

ومثل هذا التداخل الحاصل في المنصوب، بين وظيفتي الحال والتمييز، كثير في شعر المتنبي، وقد وقف المعربون عنده، يعالجونه ويتجاذبون المعنى، أو طرفًا منه، ومن مواضع النصب هذه نصب (مناخًا)[٥٣]، في قول أبي الطيب[٥٤]:

لَحا اللهُ ذي الدُنيا مُناخًا لراكـــــبٍ فكـــــــلٌّ بعيدِ الهمِّ فيــها معــذَّبُ

ونصب (فاضحًا)[٥٥] في قوله[٥٦]:

وكفى بمن فضحَ الجَدايَة فاضِحًا لمحبِّه وبمصرعيْ ذا مصْرَعا

ونصب (فارسًا)[٥٧]، في قوله[٥٨]:

أفْرَسُهَا فَارِسًــا وَأطْوَلُـــــــهَا بـــاعًــا وَمِغْـــــــوَارُهَا وَسَيّدُهَا

ونصب (مملوءًا)[٥٩]، في قوله[٦٠]:

ومِثْلِ العَمْق مَمْلُوءًا دِمـــــــاءً جَرَتْ بكَ في مجاريهِ الخُيُولُ

ونصب (بطشًا)[٦١]، في قوله[٦٢]:

أشدُّ من الرِّياحِ الهوج بطـــشًا وأسرَعُ في النَّدَى منها هُبُوبا

وغير ذلك مواضع كثيرة، يزخر بها شعر أبي الطيب[٦٣].

المحور الثاني: تداخل وظيفة الحال مع وظيفة المفعول لأجله

تقدّم أن الحال تكون وصفًا، ولكنها قد تأتي على خلاف الأصل، بأن تأتي جامدة، فيوجد لها النحويون مسوغًا يردّها إلى معنى الوصف المشتق. وكذا إذا وقعت مصدرًا ، نحو (أقبل زيدٌ ركضًا)، و(طلع زيدٌ بغتةً)[٦٤]، وهو مع ذلك ليس بمقيس عندهم، على كثرته[٦٥]، وهو مقيس لدى المبرد إذا ما كانت الحال نوعًا من العامل فيها، نحو(أقبل زيدٌ ركضًا)، فالمصدر (ركضًا) وضع موضع الحال، لأن الركض نوع من الإقبال[٦٦]. ومن هنا يحدث الالتقاء أو التداخل بين الحال والمفعول لأجله أو يسمّى (المفعول له)، من حيث الاشتراط الصرفي، فهذا المفعول لا يكون إلّا مصدرًا، يقول الجرمي: ((إن ما يسمى مفعولًا له منتصب نصب المصادر التي تكون حالًا، فيلزم تنكيره، ويقدر نحو قوله: ﴿حَذَرَ الْمَوْتِ﴾[٦٧] [البقرة : ١٩] متحاذرين الموت))[٦٨]، وكذا هما متداخلان في الشرطين الموقعي والإعرابي، فكلاهما فضلة، والحال تلتزم النصب، أما المفعول لأجله فقد يكون منصوبًا وقد يكون مجرورًا[٦٩]. وعليه فقد جوّزوا في قوله تعالى مثلًا: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا﴾ [المؤمنون: ١١٥] نصب (عبثًا) على الحال أو على أن يكون مفعولًا لأجله[٧٠]، وذلك لأن المواضعات النحوية تلتقي في هذا المصدر، سواء أكان حالًا أو مفعولًا لأجله[٧١]، وهذا التجوّز يفتح قناة اتصال بينهما تسمح بتعدد الإعراب.

ومما ينبغي الإشارة إليه، هنا، أن التداخل قد يتجاوز الاشتراط البنيوي إلى أن يكون ثمة تداخل في البعد الدلاليّ، علاوةً على الاشتراط البنيوي، فقد قال النحويون بجواز مجيء المصدر حالًا، مع احتمال كونه مفعولًا لأجله[٧٢]، بيد أنهم توقفوا في الحال التي تلتقي مع هذا المفعول في هذه المواضعات، فلم يقولوا بجواز كونها مفعولًا لأجله إذا ما كان ذلك العنصر النحوي مشتقًّا، فهي حال ليس إلّا، وذلك لأن الشرط الصرفي حاكم صناعي عندهم، لا يسمح بمثل هذا، ومن هنا يكون التداخل بينهما بخروج الحال عن أصل وضعها، لا بخروج هذا المفعول عن أصله المقرّر.

ومن هذا التداخل الذي وقع في شعر أبي الطيب، ما وقع في قوله[٧٣]:

أبلى الهَوى أسفًا يَوْم النَّوى بَدني وَفرَّقَ الهَجْرُ بينَ الجَفْنِ والوَسَنِ

وفيه يكاد يذهب الشراح جميعًا؛ إلى أن (أسفًا) منتصب على المصدريّة مفعولًا مطلقًا، بفعل محذوف دلّ عليه الفعل (أبلى)، لأن إبلاء الهوى إنّما يدلّ على أسفه، فكأنه قائل: أسفتُ أسفًا[٧٤]، ولم أجد منهم أحدًا ذهب إلى غير ذلك الوجه، وهو وجه ظاهر – بلا شكّ– ولكنّ هذا المنصوب يحتمل أكثر من وظيفة متداخلة، وقد أورد ابن هشام هذا البيت في (مغنيه)، وجعل المنصوب مما يحتمل النصب على المصدريّة، والحاليّة، والمفعول لأجله[٧٥]، وكونه حالًا أو مفعولًا لأجله – وهو ما يعنينا هنا– معنى ظاهر أيضًا، فعلى القول بأنه حال يعني – صناعةً– أن المصدر خرج عن

الاشتراط الصرفي، فالأصل في الحال، وقد مرّ ذلك، أن يكون مشتقًّا، من باب وضع المصدر موضع الحال، وذلك لأن (أسفًا) نوع من عامله (أبلى)، فيدخل حينئذٍ في حيز المفعول لأجله الذي لا يأتي غير مصدر، وبذا يتداخل معه. وأمّا كونه مفعولًا لأجله فعلى ثلاثة اعتبارات[٧٦]، أحدها: أن يكون بعدم اشتراط اتحاد الفاعل، إذ فاعل (أبلى) هو (الهوى)، وفاعل المصدر هو الضمير المستكن فيه، وعدم اشتراط اتحاد الفاعل مذهب المحققين من النحويين[٧٧]. والثاني: بإسقاط (اللام) السببية توسعًا، وهذا كثير في كلام العرب. والثالث: على أن الفعل العامل في (أسفًا) فعل مطاوع لـــ (أبلى) محذوف، والتقدير: فبليتُ أسفًا، وبذا يكون الفاعل متحدًا بين الفعل المحذوف والمصدر، على جهة الاشتراك فيه معنًى.

وهذا المصدر، من حيث احتمال الحالية والمفعول لأجله، نظير ما في قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا﴾ [الكهف: ٦]، فـــ (أسفًا) يحتمل أن يكون مصدرًا موضوعًا موضع الحال، ويحتمل أن يكون مفعولًا لأجله[٧٨]، وهو أيضًا نظير ما في قول أبي تمّام[٧٩]:

لأنفدنَّ أسًى إذْ لم أمتْ أسفًا أو ينفَدُ العمرُ بي أو يَنفَدُ الأبَدُ

إن وظيفة النصب المتداخلة لـــ (أسفًا)؛ تؤدي وظيفة استقطابية، فهي (بؤرة الجديد)[٨٠] المستأثرة بالبعد التداولي، سواء كان الفاعل- المنفذ كما يعبر الوظيفيون[٨١]- هو (الهوى) وكانت بؤرة الجديد هي الحال، أو المفعول لأجله - العلّة كما يعبرون[٨٢]- أم كان الفاعل (المنفذ) هو الضمير في الفعل المقدر (بليتُ)، وعليه فلست أجدني متفقًا مع طه حسين في كون (أسفًا) نابية عن موضعها، أو مقحمة، وقد جاء بها لإقامة الوزن[٨٣]، وربّما يكون الذي شجعه على هذا النظر أن هذا البيت، وغيره آخرَين، ممّا قاله في صباه، بمعنى أن يكون الصبي قد أعجل ولم يتأنَ في صناعة الشعر[٨٤]، وقد كفانا النقاد مؤونة ردّ هذا النظر، بأن لو حُذف هذا المصدر ونُثر البيت، لتبيّن أن الحذف يسبب ضعفًا في أثر البيت وقوته[٨٥]، أقول هذا مع إيماني بأن للصبا أثره في النظم، كما سيأتي في موضع لاحق.

ولعلّ الذي يزيد من قوة التبئير الذي يؤديه النصب، في هذا الموضع، كونه في سياق مبالغة غالية[٨٦]، أو كونه جزءًا مهمًّا وفاعلًا في بنية هذه المبالغة، إذ إن إبلاء الهوى بدنه أسفًا يوم النوى ليس له تحقق في الخارج عقلًا وعادةً. وهذا النصب الدلالي المتداخل، بخروج الحال عن أصل وضعها لتلحق بالحقل الصرفي للمفعول لأجله؛ يحقق تبئيرًا تداوليًّا لدى المتلقي، ويستأثر بعواطفه، ويجعله منحازًا إليه، وقد أدّت المبالغة فعلها التداولي، فالأنساق اللغوية هي نتاج الجماعة اللغوية التي لها أعرافها ومواضعاتها وسننها[٨٧]، والمبالغة واحدة من هذه الأنساق التدولية، وكل ذلك

يستهدف المتلقي، وإن كان الشاعر الصبي قد أسرف فيها على نفسه وعلى متلقيه، وهذا الاستهداف هو ما يُعرف لدى (أوستين) بـــ (لازم فعل القول)، الناتج عن القول وإنجازه(٨٨)، فقد يكون أراد استثارة عواطف المتلقي، أو أن يكون هدف إلى الإقناع الفني، أو إليهما معًا، وهو بذلك نسق مضمر، ولا سيما أن البيت مما قاله في حداثته بين يديّ مؤدّبه في الكوفة، كما يخبرنا الديوان(٨٩)، مقلّدًا مذهب الشعراء في المبالغة(٩٠)، ومحاولة إقناع المتلقي واستثارته من وظائف أفعال الكلام(٩١).

ومن المواضع الأخرى التي يتداخل فيها الحال مع هذا المفعول، ما في قوله(٩٢):

وما شَرَقي بالماءِ إلا تذكّرًا لماءٍ به أهلُ الحبيبِ نُزولُ

فـــ (تذكّرًا)، في البيت، تتعاوره وظيفتان نصبيتان، إحداهما أن يكون حالًا(٩٣)، والأخرى أن يكون مفعولًا لأجله(٩٤)، وكونه حالًا – كما في الموضع السابق– متأتٍ من وقوع هذا المصدر موقع الحال، فكأنه أراد (متذكرًا)(٩٥)، وحينئذٍ تخرج الحال عن أصل وضعها، متجاوزةً شرطها الصرفي، أو أن يقال إن شرطها الصرفي معدّل تأويلًا، وبذا تكون متداخلة بنيويًّا مع المفعول لأجله في الاشتراط الصرفي والموقعي والإعرابي. والجدير بالذكر هنا أن (تذكّرًا)، فيما لو كان حالًا، لا يكون بؤرة الجديد، بحسب توصيف النحو الوظيفي، ذلك لأن هذا المصدر المنصوب يقع في ضمن بنية الاستثناء المفرغ، والاستثناء المفرغ وظيفيًّا يكون في البنيات البؤرية الحصرية، و(بؤرة الحصر) هي بؤرة من (بؤر المقابلة)، التي تعني أن المتلقي يجهل المعلومة التي يؤديها المكوّن المحصور فيه، أو يشكّ في صدقها، أو ينكرها، أو أنّه يُنزل منزلة كلٍّ مما تقدم، سواء أكانت هذه المعلومة تصحيحًا أو تعديلًا أو تعويضًا(٩٦)، وبؤرة الحصر هذه تعني أن المتلقي يعرف شطرًا من المعلومة ولا يعرف شطرها الآخر، أو يُنزل منزلة غير العارف بها(٩٧)، وبمعنى آخر أنه عارف بالمحصور وغير عارف بالمحصور فيه، أو أنه يُنزل منزلة غير العارف. وهذا موضع إشكال يُشكل به على النحو الوظيفي العربي، إذ تقرّر عندهم أن الحال بؤرة من بؤر الجديد، وفي هذا الموضع، لمّا كان الكلام استثناءً مفرغًا، فيقتضي أن يكون المحصور فيه بؤرة مقابلة حصرية، بيد أنه يمكن أن يحلّ هذا الإشكال بكون المحصور فيه– الحال هنا– سادًّا مسدّ الخبر، أو مغنيًا عنه، وحينئذٍ هو ليس بفضلة تضيف معنى جديدًا، بل إنه جزء من بنية حصرية، وعليه يكون المصدر بؤرة حصر تصحح معلومة لدى المتلقي وتستأثر باهتمامه تداوليًّا. ولكن الإشكال الذي لا يوجّه بمثل الاستغناء المتقدّم فيما لو كان المصدر المنصوب مفعولًا لأجله في بنية استثناء مفرغ كهذه، فكيف يكون المفعول لأجله بؤرة مقابلة حصرية وبؤرة جديد في آنٍ؟، إذ تقرّر عندهم أن المفعول لأجله بؤرة جديد(٩٨)، ولا يقل قائل إنّه سدّ مسدّ الخبر، كما الحال، فهذا المفعول غير مقرّر له في المواضعات النحويّة أن يسدّ مسدّ الخبر. والذي أراه – دفعًا لهذا الإشكال– أن (تذكّرًا) المفعول لأجله هو بؤرة جديد تستأثر باهتمام المتلقي

وتستقطبه تداوليًّا في بنية الاستثناء المفرغ، باعتبار أنّ ثمة خبرًا محذوفًا[٩٩] بعد أداة الحصر، وهذا المفعول يكون بؤرة الجديد، بمعنى أن بؤرة الجديد جزء متمم لبؤرة الحصر، وحينئذٍ يرتفع الإشكال الوظيفي.

ومن هذا التداخل الذي تحققّه وظيفة النصب، ما في قوله[١٠٠]:

لا أشرَئِبُّ إلى ما لم يَفُتْ طَمَعًا ولا أبيتُ على ما فاتَ حَسرَانا

فقد ذهب المعريّ إلى أن (طمعًا) فيه يحتمل أن يكون مفعولًا مطلقًا، ويحتمل أن يكون مفعولًا لأجله[١٠١]، ولم أجد غيره من الشراح المعربين من ذكر هذين الوجهين، فضلًا عن أن يذكر ما يمكن أن يحتمله من الحالية، والحالية معنى ظاهر فيه، فهذا المصدر المنصوب على نحو قولنا: (جئتُ طمعًا في رضاك)، فإن كان تقدير المصدر(طامعًا) كان حالًا، وإن كان التقدير(أطمع طمعًا) فهو منصوب على المصدرية، وإن أُريد به العلة كان مفعولًا لأجله[١٠٢]، كالذي في قوله تعالى: ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [السجدة: ١٦]، فالمصدران موضوعان موضع الحال، أو أن يكونا مفعولين لأجله، بلحاظ العطف بينهما[١٠٣]، ومثله ما في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا [﴾الرعد:١٢]، فالمصدران المنصوبان على نحو ما تقدم[١٠٤].

إن البنية المكوّنية لـــ (طمعًا)، في البيت، هي ذروة التبئير المؤخَّر حتى نهاية الشطر الأول، ويقال فيها ما قيل سابقًا، من حيث إنه بؤرة الجديد المثيرة، بتداخلها الدلاليّ التداوليّ، ولعل الذي يقرّر هذا التبئير ويرسيه؛ بنية التوازي التركيبية المنعقدة بين الشطرين، على اعتبار أن طرفي التوازي متعادلان ومتلازمان، ولا قيمة دلالية من دون هذا التلازم، والتلازم الذي أزعمُه متأتٍ من أن الشاعر ناظرٌ فيه قوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ﴾ [الحديد:٢٣]. وكلّ ذلك يعزز من نفاذ التبئير وسطوته على متلقيه، ومنهم الممدوح، والشاعر يمارس فيهم نوعًا من التطهير[١٠٥]، بإثارة عاطفة الشفقة، والأبيات التي قبل هذا البيت تشهد بذلك وتنصره.

وفي شعر أبي الطيب أمثلة أخرى، وقف عندها المعربون[١٠٦]، وقد تداخلت فيها هاتان الوظيفتان أيضًا، ببعديهما الدلاليّ والتدوليّ، وحققت فيها وظائف سياقية لا يعدمها التحليل والتبصّر.

المحور الثالث: تداخل وظيفة الحال مع وظيفة المنصوب على المصدريّة

تكرر في غير موضع أن الأصل في الحال أن تأتي وصفًا مشتقًّا، أمّا أن تأتي مصدرًا فهو خارج عن الأصل، فالمصدر متضمّنٌ الحدثَ من دون الإشارة إلى محدِثه، والحال وصف لصاحبها، الذي هو محدِث الحدث، ولكن الاستعمال التداوليّ خرج بها إلى أن تلتقي مع المصدر صرفيًّا، فتكلّف لها النحويون تأويلًا صناعيًّا يردُّها إلى الأصل[١٠٧]، ومن هنا صارت الحال تحاقل هذا المصدر المنصوب بنيويًّا، في الاشتراط الصرفي والموقعي والإعرابي، والذي يزيد من هذا التحاقل بينهما

دلاليًّا وتداوليًّا في ما أرى، بله ما تقدم؛ أمور عدّة، أحدها: أن ثمة من يرى أن المصدر الواقع حالًا منصوب على المفعولية المطلقة، لفعل محذوف، يستدلّ عليه بالمذكور، فقولنا: (جاء زيدٌ ركضًا) هو بتقدير: (جاء زيدٌ يركضُ ركضًا)(١٠٨). وثانيها: أن الكوفيين يرون أن المصدر الواقع حالًا منصوب على المفعولية المطلقة، للفعل المذكور نفسه، فـ (جاء) في (جاء زيدٌ ركضًا) هو بمعنى (ركض)(١٠٩). وثالثها: أنه قد تأتي الحال مؤكِّدة لعاملها أو صاحبها أو مضمون الجملة التي قبلها، وذلك بأن يُستفاد معناها من ذلك العامل، نحو (ولّى سعيدٌ مدبرًا)، أو من صاحبها، نحو ﴿ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾ [البقرة:٢٠٨]، إذ (كافة) حال مؤكِّدة للضمير الواو في (ادخلوا)، أو أن يُستفاد معناها من مضمون الجملة التي قبلها، نحو (هو المتنبي شاعرًا)، فـ (شاعرًا) تؤكِّد ما عُرف به المتنبي(١١٠)، وكذا فالمفعول المطلق قد يكون مؤكِّدًا لعامله، في نحو (نصر الله عبده نصرًا)(١١١). بيد أن الأمرين الأولين أكثر وضوحًا في بيان التمازج والتلابس الوظيفي بينهما.

وكل هذا وغيره يدعو إلى النظر في تداخل الوظيفة النصبية بينهما، ومنه ما في قول أبي الطيب(١١٢):

وتملكُ أنفُسَ الثقلينِ طُرًّا فكيفَ تحوزُ أنفسها كِلابُ

فـ (طُرًّا) مصدر للفعل (طرّ)، يقال: طررتُ القوم طرًّا، بمعنى مررتُ بهم جميعًا(١١٣)، وهو – عمومًا– من المصادر التي تكاد تلازم النصب في العربية ولا تتصرف(١١٤)، ويفيد ما تفيده ألفاظ التوكيد المعنوي من الدلالة على الإحاطة والشمول(١١٥)، ومثله (قاطبة) و(كافّة)، من حيث ملازمة النصب، وخصوصية الاستعمال(١١٦).

وتتداخل الوظيفة النحوية في مثل هذه الألفاظ المنصوبة تداخلًا اختلف لأجله قول النحويين، قال المبرد: ((واعلم أن هذه المنتصبات عن المصادر في موضع الأحوال، وليست بأحوال، ولكنها موافقة، وموضوعة في مواضع غيرها؛ لوقوعها معه في المعنى. وكذلك: جاءني القوم قاطبةً، وطرًّا. إنما معناه: جاءني القوم جميعًا، ولكن وقع (طرًّا) في معنى المصدر؛ كما تقول: جاءني القوم جميعاً إذا أخذته من قولك: جُمعوا جمعًا. وقد يكون الجمع اسمًا للجماعة، قال الله عزّ وجل: ﴿سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ﴾ [القمر:٤٥]. فأمّا قولك: (طرًّا) فقد كان يونس يزعم أنه اسم نكرة للجماعة وإن لم يقع إلّا حالًا، ويقال: طررت القوم، أي: مررت بهم جميعًا. وقال النحويون سوى يونس: إنّه في موضع المصدر الذي يكون حالًا))(١١٧).

و(طُرًّا) في هذا الموضع منصوب على الحالية، أو المفعولية المطلقة(١١٨)، ونصبه على المفعولية المطلقة يقابل مصطلح (الحدث) في النحو الوظيفي(١١٩)، وهو يؤدي – بالإعرابين– وظيفته الدلالية المتداخلة، ووظيفته التداولية، التي هي موضع استقطابي ظاهر، بكونه بؤرة الجديد، أو أن بؤرة

الجديد أُسندت إليه، ويعلي من قيمة التبئير التواصلية فيه أمران، أحدهما: كونه منتهى جملة خبرية وافق أن كانت منتهى الشطر الأول، ومثل هذه العناصر النحوية -عمومًا- تنزع إلى أن تشغل الموقع الأخير في التراكيب(١٢٠). والآخر: كون النبر يقع عليه، وقد مرّ ما للنبر من أثر وظيفي فاعل في الفعل الكلامي الإنجازي، ولا سيما أنّ (طرًّا) متكوّن صوتيًّا من مقطعين طويلين مغلقين، هما (طُرْ) و(رَنْ)، وكلاهما يتكون من صوت صامت، تتلوه حركة قصيرة (مصوت قصير)، فصوت صامت: (ص ح ص/ ص ح ص)، وكلٌّ منهما، على ذلك، مقطع من النوع الثالث عند المشتغلين بالأصوات(١٢١)، والنبر إنّما يكون على مقطعه الأول، كما يرى الدكتور إبراهيم أنيس في مثل هذا اللفظ، وذلك أنه إذا كان المقطع الأخير ليس من النوع الرابع أو الخامس(١٢٢)، فحينئذٍ يكون النبر واردًا على المقطع الذي قبله، لأنه من النوع الثالث(١٢٣)، والذي ينهض بالنبر في هذا اللفظ، ويعطيه قيمته الوظيفية؛ أنه لفظ موضوع للتوكيد أصلًا، لما فيه من دلالة على الشمول والإحاطة، فهو إن كان حالًا يكون من قبيل الحال المؤكِّدة التي يُستفاد معناها ممّا قبلها، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك، وإن كان مفعولًا مطلقًا يكون من قبيل المفعول المؤكِّد لعامله الذي لا يشتمل على زيادة عليه من وصف أو من دلالة على عدد(١٢٤).

ولعلّ الذي يمالئ هذا النبر الوظيفي المزعوم، في هذا الموضع، أن التوكيد المعنوي بمثل هذا اللفظ يمكن فيه أن تتحمل العناصر النحوية التي قبله؛ سكتتين خفيفتين موطئتين له، إحداهما: بعد العنصر(تملك)، والأخرى: بعد العنصر (الثقلين)، وهاتان السكتتان توطئان لحصول ضغط قوي لدى هذا المصدر، وتجعلان النبر أمرًا واردًا(١٢٥)، ولعل هذا يغري بالقول إن مبالغة الغلو التي يتضمنها الشطر الأول؛ تبلغ ذروتها عند هذا التبئير الوظيفي المنبور. أقول هذا مع علمي بأن القول بمثل هذا النبر فيه نوع من المجازفة، إذ إن النصوص التراثية - ومنها شعر المتنبي- تخلو - أو تكاد- من بيان وظائف النبر، فضلًا عن الإشارة إليه(١٢٦).

ولـ(طُرًّا)، بوصفه مصدرًا وظيفيًّا، مواضع وظيفية مناظرة، في شعر أبي الطيب، وأخرى وظيفية غير مناظرة، بيد أن هذه الأخيرة أيضًا تحقق فعلًا إنجازيًّا، لا يُعدم فيه التفوق والتأثير، ويلحظ عليها أنها لا تكاد تفارق المبالغة، على اختلافِ النوع، ودرجةِ مطابقته للواقع والمعقول، وتضافرِ التبئير ودرجةِ النبرِ في إنجاز المعنى الوظيفي المرجو منها، ومن تينك الفئتين قوله(١٢٧):

خَلَقَ اللهُ أفْصَحَ النّاسِ طُرًّا في مَكانٍ أعْرَابُهُ أكْرَادُهْ

وقوله(١٢٨):

سُرورُكَ أنْ تَسُرَّ النّاسَ طُرًّا تُعَلّمُهُمْ عَلَيْكَ بِهِ الدّلالا

وقوله(١٢٩):

وهـــــــــــــذا أوّلُ النّاعينَ طُـــــرًّا لأوّلِ مَيتَـــــــــــــــةٍ في ذا الجَـــلالِ

وقوله(١٣٠):

يا أكْرَمَ الأكْرَميـــــنَ يا مَلِكَ الـــــــــــ أمْلاكِ طُـــــــــــــرًّا يا أصْيَـــــدَ الصِّيدِ

وقوله(١٣١):

وَمَنْ لم تُعَلّـــــــــمْهُ لكَ الذّلَّ نَفْسُهُ منَ النّاسِ طُرًّا عَلّمَتْهُ المَنـــاصِلُ

وقوله(١٣٢):

إنْ كانَ لا يُدْعَـــــــــى الفَتى إلّا كَذا رَجُلًا فَسَمِّ النّاسَ طُـــــــــرًّا إصْبَعَا

ومن المصادر الأخرى استعمالُه لــ (لاهوتية)، في قوله(١٣٣):

نُورٌ تَظـــــــــــــاهرَ فيـــك لاهُوتـــــيَّةً فَتكـــــــــادُ تَعْلـــــــــمُ ما لنْ يُعْلَما

فقد ذهب ابن جني إلى أن هذا المصدر منصوب على كونه حالًا أو مفعولًا مطلقًا(١٣٤)، واختلف أبو العلاء إلى النصب على المفعولية المطلقة مرةً(١٣٥)، وإلى النصب على الحال مرةً أخرى(١٣٦)، واطمأن فريق من المعربين إلى مذهب ابن جني في إعراب هذا المصدر، فأعادوه بلفظه(١٣٧). و(لاهوتيّة) مصدر صناعي، صيغ من اللفظ المعرّب (لاهوت)، وأنكر ابن جني على المتنبي هذه الصياغة، قال: ((ولا أعرف في كلام العرب لاهوتيّة))(١٣٨)، والذي يبدو أن أبا الطيب أخذ فيه بالقياس، إذ لم يسعفه السماع، ومثل هذا القياس تقرّره الحاجة، وإذا كان الشيء بالشيء يُذكر، فنقول إن الحاجة الملحة، في العصر الحديث، هتفت بمجمع القاهرة ليقرّر قياسية هذا النوع من المصادر، وما ذلك إلّا لسدّ حاجة العلوم والصناعات المختلفة(١٣٩)، بمعنى أن استعمال المتنبي لهذا المصدر الصناعي إنما كان بوحي الحاجة، ولا سيما أن الديوان يخبرنا، وكذا الرواة، أن هذا البيت من قصيدة في مدح شخص يُدعى أبا الفضل، أراد فيها أن يستكشف مذهبه ممتحنًا له، إذ يقال إنه كان نصرانيًّا يظهر الإسلام، فأورد لذلك عبارات النصارى(١٤٠)، ومنها هذا اللفظ الذي صاغه مصدرًا صناعيًّا، ومن ثمّ صحّ له أن يستعمله بحمولته العقديّة. وعلى أيةٍ فهذا المصدر المنصوب تتداخل فيه الحال والمفعول المطلق، من حيث الاشتراط الصرفي – بكونه موضوعًا موضع الحال– والموقعي والإعرابي، وهو، بعدُ، بؤرة الجديد التي يُراد لها أن تكون ذروة الاستقطاب التداوليّ، تلك الذروة التي تمدّ المبالغة الغالية في البيت بطاقة إيحائية أخرى، وتخرج بها عن حدود المقبول تداوليًا، فهي، وإن كانت نافذة من حيث كونها مذهبًا فنيّا في الشعر، ولكنّها خرجت عن المتداول المسموح، بل تجاوزت الحدود، حتى كانت، كما يرى طه حسين، إلى الإلحاد أقرب من أيّ شيء آخر(١٤١)، وهذا ممّا ((يُستهجن في صنعة الشعر))(١٤٢)، مع أن ((الديانة ليست عيارًا على الشعراء،

ولا سوء الاعتقاد سببًا لتأخر الشاعر، ولكن للإسلام حقّه...))[١٤٣]، وكلُّ ذلك يفعله الإفراط في الخروج عن حدود المبالغة التي يقرّها التداول.

ثم إن هذه المبالغة التي تلابس الاستقطاب التداوليّ، حتى منتهى التبئير الوظيفي للنصب، المتزامن مع منتهى الشطر الأول؛ قد ضيعتها المقاربة التي في الشطر الثاني (فتكاد تعلم...)، وذهبت بما اشتطّه الشاعر من تكلّف الغلو والإفراط في الوصف، وهذا ما نفذ إلى فحواه ابن وكيع التنّيسي[١٤٤]، والشعراء إنّما يبلغون بممدوحيهم أكثر ممّا أراده المتنبي، بنسبة الحسّ اللطيف إليهم، لا بهذا التناول النافر[١٤٥]. ولعلّ ذلك ينبئ بعدم البراعة في صنعة الشعر، ولا عجب، فهذا البيت، وسواه من أبيات القصيدة، ممّا قاله في صباه[١٤٦]، وهو يصوّر ولع الشاعر الصبي بالصياغة اللفظية، أكثر من عنايته بدقة المعاني وسبل نفاذها.

وفي شعره أمثلة أخرى لمثل هذا التداخل الوظيفي، وقف عندها المعنيون[١٤٧]، كاشفين عن فاعلية النصب، وما يحققه من وظائف تشغل المتلقي الذي لا يكفّ عن محاورة ذاته.

الخاتمة:

تبيّن أن النصب، في شعر أبي الطيب، وظيفة دلاليّة استقطابيّة، إذا ما كانت موضع التبئير الذي يستأثر بالبعد التداوليّ ، يهيئ لها الانفتاح على حقول المعرفة التي تُعنى بالمعنى؛ استقطابًا دلاليًّا آخر، وأن المرونة في مواضعات الحال هي التي طوّعتها على التداخل مع المنصوبات الأخرى في البعد البنيويّ (الشكليّ)، فمنحتها تنوعًا في البعدين الدلاليّ والتداوليّ. وإن هذا التداخل يقوى بالغضّ من الاشتراط الصرفي، أو جعله اشتراطًا غير حاكم، وذلك بالنظر إلى ظروف القول البلاغيّة والدلاليّة التي تكتنف النصوص، وهذا ما يتفق ومبادئ النحو الوظيفي، إذ تكون الوظيفة سابقة على البنية ومحددة لها.

وكان للجوانب الصوتية المتمثّلة بالنبر والتوازي؛ أثر وظيفيّ وزخم دلاليّ إنجازيّ، في وضوح التبئير الذي تطّلع به عناصر النصب المتداخلة، وقد شارك النبر– بله ذلك– في عملية كشف الأنساق المضمرة، كما شاركت المبالغة الغالية في مثل هذا الكشف أيضًا. وإن التناظر الذي حققه التوازي بين التراكيب قد يشفع بتجاوز الاشتراط الصرفيّ بين المنصوبات، وهو ما يزيد من مساحة التداخل بينها.

ويُسجل على النحو الوظيفيّ، بنسخته العربيّة، إشكالًا تطبيقيًّا، لم يعرض له القائمون بهذا النحو، أو هو لم يعرض لهم؛ وهو أنه تقرّر عندهم أن الاستثناء المفرّغ الواقع في الجمل الاسمية، هو بنية من البنيات الحصريّة، ويكون المحصور فيه بؤرة المقابلة الحصريّة، ولكن الحال، التي تقرر عندهم أنها بؤرة من بؤر الجديد، قد تكون هي المحصور فيه، فتكون بؤرة مقابلة حصريّة، وهذا ما يسجل

تناقضًا وظيفيًّا، ويمكن أن يُعالج هذا الإشكال بكون المحصور فيه – الحال– سادًّا مسدّ الخبر مغنيًا عنه،، وحينئذٍ هو ليس بفضلة تضيف جديدًا. وكذلك فإن الإشكال قائم أيضًا في ما لو كان المحصور فيه مفعولًا لأجله، وهو كالحال بؤرة من بؤر الجديد عندهم، فكيف يكون بؤرة مقابلة حصريّة؟، وهو لا يمكن له أن يسدّ مسدّ الخبر كما كان مع الحال، وحينئذٍ يلزم التناقض الذي لا مناص منه، وأرى أن معالجة ذلك تكون بتقدير خبر محذوف، بعد أداة الحصر، وهذا المقدَّر هو العامل في المفعول لأجله من جهة ، وهو بؤرة المقابلة الحصريّة من جهة أخرى، وعندها يرتفع التناقض.

الهوامش:

(١) ينظر: التوجيه النحوي لتداخل التوابع في القرآن الكريم (أطروحة دكتوراه) : موسى أبو جليدان: ٢١– ٣٢.

(٢) ينظر: الشافية في علم التصريف: ابن الحاجب: ٢٠.

(٣) ينظر: لسان العرب: ابن منظور: مادة (دخل): ١١/ ٢٩١.

(٤) ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها: السيوطي: ١/ ٢١٤.

(٥) ينظر: الفروق : القرافي: ٢/ ٤٤٥، محاضرات في أصول الفقه– تقريرات السيد الخوئي، بقلم : محمد إسحاق الفياض:٥/ ١٢٩.

(٦) المصطلح الفلسفي عند العرب: د. عبد الأمير الأعسم:٣٥٠.

(٧) ينظر: ظاهرة خلاف الأصل في النحو العربي (رسالة ماجستير): سالمة الوازني: ١/ ٤٩٢ – ٤٩٥.

(٨) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام: ٧٢٩ –٧٣١، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها: د. لطيفة النجار: ١٥٤.

(٩) شرح المفصل: ابن يعيش: ٢/ ١٣٤.

(١٠) شرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٠ –١١.

(١١) أشار الدكتور عبد القادر المهيريّ إلى عدد من الأنواع الدلالية التي تفضي إليها الحال، وقد أدى الاهتمام بالجانب الشكلي إلى إهمالها. (ينظر: الجملة في نظر النحاة العرب – بحث منشور في مجلة حوليات الجامعة التونسية، العدد الثالث، ١٩٦٦م: ٤٥).

(١٢) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو: السيوطي: ٤/ ٥٢–٥٣.

(١٣) ينظر : مغني اللبيب: ٧٣٢.

(١٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور: ٢/ ٢٨٨.

(١٥) الديوان: ٣٢٨.

(١٦) ينظر: الفسر (شرح ديوان المتنبي الكبير): ١/ ٢٤٨.

(١٧) ينظر: معجز أحمد: المعري: ٩٦/٣، واللامع العزيزي: المعري: ٧٥/١، الموضح في شرح شعر أبي الطيب المتنبي: التبريزي: ٢٢٩/١، والتبيان في شرح الديوان: المنسوب للعكبري: ١/ ٧٠، والعرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب: ناصيف اليازجي: ٢/ ٣٦٩، شرح البرقوقي: ١٤١/١.

(١٨) ينظر: اللامع العزيزي: ١/ ٧٥، الموضح: ٢٢٩/١، شرح البرقوقي: ١٤١/١.

(١٩) ينظر: اللامع العزيزي: ١/ ٧٥، الموضح: ٢٢٩/١.

(٢٠) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل:٢/ ٥-٨.

(٢١) ينظر: مغني اللبيب: ٦٠٠.

(٢٢) ينظر: المصدر نفسه: ٧٣٢.

(٢٣) الديوان: ٣٠.

(٢٤) ينظر:الفسر: ٣/ ٤٥١، شرح الواحدي: ١/ ٥٤، التبيان : ٤/ ٣٧.

(٢٥) ينظر: كتاب سيبويه: ١/ ٣٩١.

(٢٦) ينظر: شرح الواحدي:١/ ١٠٤، التبيان: ٤/ ٣٧، شرح البرقوقي: ٤/ ١١٥.

(٢٧) الديوان: ١٢٩.

(٢٨) ينظر: معجز أحمد:١/ ٥٥، شرح الواحدي:٢١٧/١،التبيان: ٢٢٤/٣.

(٢٩) ينظر: شرح الواحدي:٢١٧/١،التبيان: ٢٢٤/٣.

(٣٠) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٣.

(٣١) ينظر: النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي (أطروحة دكتوراه): الزايدي بو درامة: ١٢٥.

(٣٢) ينظر: العربية والوظائف النحوية: د. ممدوح الرمالي: ١٥٧.

(٣٣) البيت من الطويل، وكل جملة من جمله المتعاطفة تستوعبها تفعيلتان، فـ (حنانيك مسؤولًا) على وزن (فعولن مفاعيلن)، و(ولبّيك داعيًا) على وزن (فعولن مفاعلن)، و(وحسبيَ موهوبًا) على وزن (فعولُ مفاعيلن)، و(وحسبك واهبا) على وزن (فعول مفاعلن).

(٣٤) ينظر: معجم البلاغة العربية: د. بدوي طبانة: ٥٥٠.

(٣٥) المرشد إلى فهم أشعار العرب وصناعتها: عبد الله الطيب: ٢/ ٣٠٣.

(٣٦) منهاج البلغاء وسراج الأدباء: ٣٦٣.

(٣٧) ينظر: اللسانيات الوظيفية – مدخل نظري: د. أحمد المتوكل:٤٣.

(٣٨) ينظر: من البنية الحملية إلى البنية المكونية: د. أحمد المتوكل: ٤١، ٥٠.

(٣٩) ينظر: المصدر نفسه: ٤١ ،٥٠، الوظائف التداولية في اللغة العربية: د. أحمد المتوكل: ٢٨.

(٤٠) ينظر: الوظائف التركيبية والدلالية والتداولية في النحو الوظيفي (رسالة ماجستير): عز الدين لعناني: ٤١.

(٤١) ينظر: العربية والوظائف النحوية:١٧٥.

(٤٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٥٧.

(٤٣) الديوان: ٣٧٠.

(٤٤) ينظر: الفسر: ١/ ٢٦٣، اللامع العزيزي: ٨٠/١،تفسير أبيات المعاني في شعر أبي الطيب: أبو المرشد المعري: ١٨، الموضح : ١/ ٢٣٥، المآخذ على شراح : ابن معقل المهلبي: ٤٧/٢، التبيان:٧٥/١، النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام: ابن المستوفي: ١٦/٤.

(٤٥) ينظر: شرح الواحدي: ٢/ ٥٤٣،

(٤٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: الأنباري: المسألة (١٢٠): ٢/ ٨٢٨.

(٤٧) ينظر البيت في: المصدر نفسه: المسألة (١٢٠): ٢/ ٨٢٨.

(٤٨) المقتضب: ٣/ ٣٦.

(٤٩) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٣٨٩.

(٥٠) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي: ٤/ ٧١، حاشية الصبان: ٢/٣٠٠.

(٥١) بلاغة الخطاب النحوي وعلم النص: د. صلاح فضل: ٢١٥.

(٥٢) ينظر : التركيبيات الوظيفية – قضايا ومقاربات: د. أحمد المتوكل: ١١٧ – ١١٨.

(٥٣) ينظر: الفسر: ١/ ٥٦٩، معجز أحمد: ٤/ ٨٣٧، شرح الواحدي: ٢/ ٦٦٢، التبيان: ١/١٨٠.

(٥٤) الديوان: ٤٦٥.

(٥٥) ينظر: معجز أحمد: ٢/٢١٠. على رواية النصب.

(٥٦) الديوان: ١٠٧.

(٥٧) ينظر: معجز أحمد:١/١١.

(٥٨) الديوان: ٤.

(٥٩) ينظر: معجز أحمد: ٣/ ٤٦٥.

(٦٠) الديوان: ٢٥٣.

(٦١) ينظر: التبيان: ١/١٤٢.

(٦٢) الديوان: ١٨١.

(٦٣) ينظر مثلًا:التبيان: ١/١٦٨، ١/ ٢٥٣.

(٦٤) ينظر : كتاب سيبويه:١/٣٧٠، المقتضب: ٣/٢٣٤.

(٦٥) ينظر: كتاب سيبويه: ١/٣٧٠، شرح الرضي على الكافية:٢/ ٣٢ .

(٦٦) ينظر: المقتضب: ١/٢٢٨.

(٦٧) من قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾.

(٦٨) شرح الرضي على الكافية: ١/٥٠٩.

(٦٩) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٥١٠.

(٧٠) ينظر: الكشاف عن غوامض حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الزمخشري: ٤/ ٢٥٣.

(٧١) ينظر: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها: ١٨٦.

(٧٢) ينظر: مغني اللبيب: ٧٣٠.

(٧٣) الديوان: ١.

(٧٤) ينظر: معجز أحمد: ١/٢، شرح الواحدي: ١/٥، التبيان: ٤/١٨٥، العرف الطيب:١/٢٥، شرح البرقوقي:٤/ ٢٣٤.

(٧٥) ينظر: مغني اللبيب: ٧٣٠.

(٧٦) ينظر: المصدر نفسه: ٧٣٠– ٧٣١، العربية والوظائف النحوية: ١٦٧.

(٧٧) ينظر : شرح الرضي على الكافية: ١/ ٥١١.

(٧٨) ينظر: البحر المحيط: ٩٦/٦.

(٧٩) ديوان أبي تمّام: ٧٥/٤.

(٨٠) البؤرة ، بصورة عامة في النحو الوظيفي، هي المكوّن المكتنف للمعلومة الأبرز والأكثر أهمية في الجملة، وبؤرة الجديد هي المعلومة غير الداخلة في القاسم المشترك بين المرسِل والمرسَل إليه، فهي مستقطبة تداوليًّا لاهتمام الثاني غير العارف بها.(ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية: ٢٨).

(٨١) ينظر: من البنية الحملية إلى البنية المكونية: ٢٤.

(٨٢) ينظر: المصدر نفسه: ٤١.

(٨٣) ينظر: مع المتنبي: ٣٣.

(٨٤) ينظر: المصدر نفسه: ٣٣.

(٨٥) ينظر: الرؤوس: مارون عبود: ١٤٥.

(٨٦) ينظر: شرح مشكل أبيات المتنبي: ابن سيده: ٢٨.

(٨٧) ينظر: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي- الأصول والامتداد: د. أحمد المتوكل: ٢١.

(٨٨) ينظر:أفعال الكلام العامة (كيف ننجز الأشياء بالكلام): ١٣١.

(٨٩) ينظر: ديوان المتنبي:١.

(٩٠) هذا النوع من المبالغة مذهب الشعراء المفلقين .(ينظر: الطراز المتضمن لإسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: يحيى بن حمزة العلوي: ٤٦١).

(٩١) ينظر: أفعال الكلام العامة: ١٤١.

(٩٢) ديوانه: ٣٤٧.

(٩٣) ينظر: الفسر:٢/ ٨١٢، معجز أحمد: ٣/ ٦٣٥، شرح الواحدي: ٥١٥/٢، الموضح: ٤/ ١٧٠، التبيان: ٩٧/٣،العرف الطيب:٣٨٩/٢، البرقوقي:١٦١/٣.

(٩٤) ينظر: معجز أحمد: ٣/ ٦٣٥، اللامع العزيزي: ٩٣٩/٢، شرح الواحدي: ٥١٥/٢،الموضح:١٧٠/٤، البرقوقي:١٦١/٣.

(٩٥) ينظر : الفسر: ٨١٢/٢، شرح الواحدي: ٥١٥/٢.

(٩٦) ينظر:الوظائف التداولية في اللغة العربية : ٢٩.

(٩٧) ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية:د. أحمد المتوكل: ١١٨.

(٩٨) ينظر: من البنية الحملية إلى البنية المكونية: ٤١.

(٩٩) وتجدر الإشارة إلى أن النحو الوظيفي لا يناكف القول بالحذف، والسياق كفيل بتقدير المحذوف،عند المشتغلين بهذا النحو، وهو ليس من قبيل الاختصار والتقليص. (ينظر: نحو نظرية وظيفية للنحو العربي (أطروحة دكتوراه): يحيى بعيطيش: ٤٥٢- ٤٥٣).

(١٠٠) الديوان: ١٦٨.

(١٠١) ينظر : معجز أحمد: ٣٣٠.

(١٠٢) ينظر : معاني النحو: د. فاضل السامرائي: ١٩٣/٢.

(١٠٣) ينظر: البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي: ٧/ ١٩٧.

(١٠٤) ينظر: المصدر نفسه: ٥/ ٣٦٦.

(١٠٥) التطهير مصطلح فلسفي يراد به في التراجيديا تنقية نفوس الجمهور ، عبر إثارة عاطفة الخوف والشفقة لديهم ، بكلام ممتع فيه عناصر التحسين الفني.(ينظر: معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب: مجدي وهبة، وكامل المهندس: ١٠٩).

(١٠٦) ينظر : مثلًا: معجز أحمد : ١/ ٧- ٨، ٣/ ٥٧٤، التبيان: ١/ ٢٩٩، ٢/ ٣٣٦.

(١٠٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٢/٢.

(١٠٨) ينظر : شرح ابن عقيل: ١/ ٦٣٢، مغني اللبيب: ٧٢٩، شرح الرضي على الكافية : ٣٩/٢.

(١٠٩) ينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٦٣٢، مغني البيب: ٧٢٩.

(١١٠) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٩٨/٢.

(١١١) ينظر المصدر نفسه:٢/ ٣٨.

(١١٢) الديوان: ٣٧٠.

(١١٣) ينظر: لسان العرب: (طرر): ٥٧٥/٤.

(١١٤) ينظر: كتاب سيبويه: ١/ ٣٧٧ .

(١١٥) ينظر: المخصص: ابن سيده: ١٧/ ١٣٣.

(١١٦) ينظر: كتاب سيبويه: ١/ ٣٧٧ .

(١١٧) المقتضب: ٣/ ٢٣٨.

(١١٨) ينظر: اللامع العزيزي: ٨١/١، الموضح: ٢٣٥/١، التبيان: ١/ ٧٥.

(١١٩) ينظر: من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية:٣٧.

(١٢٠) ينظر: المصدر نفسه: ٤٩.

(١٢١) ينظر: الأصوات اللغوية: د.إبراهيم أنيس: ١٥٣.

(١٢٢) النوع الرابع من المقاطع يتكون من: صوت صامت، فصوت لين طويل، فصوت صامت، أما النوع الخامس فما تكون من: صوت صامت، تتلوه حركة قصيرة، فصوتان صامتان. (ينظر: المصدر نفسه: ١٥٣).

(١٢٣) ينظر : المصدر نفسه: ١٥٩-١٦٠.

(١٢٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٩٨.

(١٢٥) أشار الدكتور أحمد كشك إلى مثل هذا النبر والسكت الذي قبله. (ينظر: من وظائف الصوت اللغوي:٧٦).

(١٢٦) ينظر: مناهج البحث في اللغة: د. تمام حسان: ١٦٣- ١٦٤.

(١٢٧) الديوان: ٥٤٥.

(١٢٨) المصدر نفسه:١٣١.

(١٢٩) المصدر نفسه:٢٤٥.

(١٣٠) المصدر نفسه:٢٨٤.

(١٣١) المصدر نفسه:٣٦٨.

(١٣٢) المصدر نفسه:١١٠.

(١٣٣) المصدر نفسه: ٩. ويروى بالرفع أيضًا، لكن الأشهر رواية الديوان.

(١٣٤) ينظر: الفسر:٣/ ٤٤٣.

(١٣٥) ينظر: معجز أحمد: ٢٢/١.

(١٣٦) ينظر: اللامع العزيزي: ٣/ ١٣٠٨.

(١٣٧) ينظر مثلًا: تفسير أبيات المعاني من شعر المتنبي: ١٥٩، التبيان: ٣١/٤، شرح البرقوقي: ٤/ ١١٠.

(١٣٨) الفسر: ٤٤٣/٣.

(١٣٩) ينظر: مجلة مجمع اللغة العربية الملكي: ١/ ٣٥.

(١٤٠) ينظر: الديوان (هامش المحقق): ٨.

(١٤١) ينظر: مع المتنبي: ٤٠، الرؤوس : ١٤٥.

(١٤٢) يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر: الثعالبي: ٢٠٥/١.

(١٤٣) المصدر نفسه: ٢١٠/١.

(١٤٤) ينظر: المنصف للسارق والمسروق منه: ٣٠٨.

(١٤٥) ينظر: المصدر نفسه: ٣٠٨.

(١٤٦) ينظر: الفسر: ٣: ٤٤٠.

(١٤٧) ينظر مثلًا: الفسر: ٣/ ٤٨٤،معجز أحمد: ٥٧٨، التبيان: ١/ ٧٥، ٢/ ٣٣٦، ٣/ ٩٧، ٥٨/٤.

ثبت المصادر والمراجع

❖ القرآن الكريم.

❖ الكتب:

- الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين أبو بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت، ١٩٨٥م.
- الأصوات اللغوية: د. إبراهيم أنيس، مكتبة الإنجلو المصرية، ط٤، القاهرة، ٢٠٠٧م.
- أفعال الكلام العامة (كيف ننجز الأشياء بالكلام): جون لانكشو أوستين، ترجمة : عبد القادر قنيني، دار أفريقيا الشرق، ط٢، المغرب، ٢٠٠٨م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي، ط٤، ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١م.
- البحر المحيط : أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت ،١٩٩٣هـ.
- بلاغة الخطاب النحوي وعلم النص: د. صلاح فضل ،عالم المعرفة ، ط١، الكويت، ١٩٩٢م.

- التبيان في شرح الديوان، المنسوب خطأً لأبي البقاء العكبري(ت٦١٦هـ)، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط١، القاهرة، ١٩٥٦م.
- التركيبيات الوظيفية – قضايا ومقاربات: د. أحمد المتوكل، دار الأمان، ط١، الرباط، ٢٠٠٥م.
- تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي: أبو المرشد سليمان بن علي المعريّ(ت بعد ٤٩٢هـ)، تحقيق: مجاهد الصواف ومحسن غياض، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط١، مكة، ١٣٩٩ه.
- حاشية الصَّبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: محمد بن علي الصَّبان (ت ١٢٠٦هـ)، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعيد ، المكتبة التوفيقية – القاهرة، د . ط ، د . ت .
- دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها: لطيفة إبراهيم النجار، دار البشير، ط١،عمان،١٩٩٤م.
- ديوان أبي الطيب المتنبي، تحقيق: د. عبد الوهاب عزام، لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط١، القاهرة، ١٩٤٤م.
- ديوان أبي تمّام بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق: محمد عبده عزام، دار المعارف، ط٤، د.ت.
- ديوان المتنبي بشرح علي بن أحمد الواحدي (ت ٤٦٨هـ)، تحقيق: فريدرخ ديتريصي، طبعة برلين د.ت.
- الرؤوس: مارون عبود، مؤسسة هنداوي، ط١، القاهرة، ٢٠١٢م.
- الشافية في علم التصريف: جمال الدين أبو عمر عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: حسن أحمد العثمان، دار البشائر الإسلامية، ط١، بيروت،١٩٩٥م،
- شرح ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات ناصر خسرو، ط٧، طهران،١٤٢٤ه.
- شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) : جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٧٢ هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١ م .
- شرح الرضي على الكافية : رضي الدين محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق، ط٢، طهران، ١٣٨٤هـ.
- شرح المفصل: : موفق الدين بن يعيش (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، ط١، دمشق، ٢٠١٣م.
- شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور الأشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب، ط١، بيروت، ١٩٩٩م.
- شرح ديوان المتنبي: عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتب العلمية، ط٢، بيروت ، ٢٠٠٧م.
- شرح مشكل أبيات المتنبي: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، طبعة وزارة الإعلام، دار الأندلس، ط١، بغداد، ١٩٧٧م.
- الطراز المتضمن لإسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية ، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م .

- العربية والوظائف النحويّة- دراسة في اتساع النظام والأساليب: د. ممدوح عبد الرحمن الرمالي، دار المعرفة الجامعية،ط١٢، السويس، ١٩٩٦م.
- العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب: ناصيف اليازجي، عناية: عمر فاروق الطباع، دار الأرقم، ط١، بيروت،١٩٩٦م.
- الفروق، (أنوار البروق في أنواء الفروق): أبو العباس الصنهاجي المعروف بالقرافي (ت٦٨٤هـ)، تحقيق: د.محمد أحمد سراج، ود. علي جمعة، دار السلام،ط١، القاهرة، ٢٠٠١م.
- الفسر- شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: رضا رجب، دار الينابيع، ط١، دمشق، ٢٠٠٤م.
- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي): د. أحمد المتوكل، دار الأمان، ط١، الرباط،١٩٩٥م.
- كتاب سيبويه : أبو بشر عمرو بن عثمان (ت ١٨٠ه)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط٣، القاهرة، ١٩٨٨م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل :أبو القاسم الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وآخرَين، مكتبة العبيكان، ط١، الرياض، ١٩٩٨م.
- اللامع العزيزي: أبو العلاء المعري(ت٤٤٩هـ)، تحقيق: محمد سعيد مولوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١، الرياض، د.ت.
- لسان العرب: جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور (ت٧١١هـ) تحقيق : عامر أحمد حيدر ، دار الكتب العلمية ،ط١، بيروت ، ٢٠٠٣م.
- اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري): د. أحمد المتوكل، منشورات عكاظ، ط١، المغرب، ١٩٨٩م.
- المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبي:أبو العباس أحمد بن علي بن معقل المهلبي(ت٦٤٤هـ)، تحقيق: د.عبد العزيز بن ناصر المانع، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط٣، الرياض،١٤٣٠ه - ٢٠٠٩م.
- محاضرات في أصول الفقه- تقريرات السيد الخوئي، بقلم: الشيخ محمد إسحاق الفياض، دار الكتاب الإسلامي، ط١، بيروت، ١٩٩٢.
- المخصص: علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده، دار الكتب العلمية، د. ط، بيروت، د.ت.
- المرشد إلى فهم أشعار العرب وصناعتها: عبد الله الطيب، مطبعة حكومة الكويت، ط٣، الكويت، ١٩٨٩م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين أبو بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، عناية: محمد أبو الفضل إبراهيم، محمد جاد المولى، المكتبة العصرية، ط١، بيروت، ٢٠٠٧م.
- المساعد على تسهيل الفوائد : شرح الإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل (ت٧٦٩هـ) على كتاب التسهيل لابن مالك، تحـــقيق: محمد كامل بركات، من منشورات جامعة أم القرى، طبعة: دار الفكر ، دمشق، ط١ ،١٤٠٢ هـ ١٩٨٢م.
- المصطلح الفلسفي عند العرب: د. عبد الأمير الأعسم، مكتبة الفكر العربي، ط١، بغداد،١٩٨٤م.

- مع المتنبي: د. طه حسين، منشورات مؤسسة هنداوي، ط١، مصر، ٢٠١٢م.
- معاني النحو: د. فاضل السامرائي، شركة العاتك، ط٢، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- معجز أحمد: أبو العلاء المعري، تحقيق: د. عبد المجيد ذياب، دار المعارف، ط١، القاهرة، ١٩٨٦م.
- معجم البلاغة العربية: د. بدوي طبانة، دار المنارة بجدة، ودار ابن حزم ببيروت،ط١٩٩٧،٤.
- معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب: مجدي وهبه، وكامل المهندس، مكتبة لبنان،ط٢، بيروت، ١٩٨٤م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١ هـ)، تحـقيق: مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر، ط٥ ، بيروت، ١٩٧٩م .
- المقتضب : أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ ه)ـ، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، د . ت .
- من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية (الوظيفة المفعول في اللغة العربية): د. أحمد المتوكل، دار الثقافة، ط١، المغرب، ١٩٨٧م.
- من وظائف الصوت اللغوي: د. أحمد كشك، دار غريب، ط١، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- مناهج البحث في اللغة: د. تمام حسان، مكتبة الإنجلو المصرية، ط١، القاهرة، ١٩٩٠م.
- المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي- الأصول والامتداد: د. أحمد المتوكل، دار الأمان، ط١، الرباط،٢٠٠٦م.
- المنصف للسارق والمسروق منه: أبو محمد الحسن بن علي بن وكيع التنّيسي (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: عمر خليفة بن إدريس، منشورات جامعة قار يونس، ط١، بنغازي، ١٩٩٤م.
- منهاج البلغاء وسراج الأدباء: أبو الحسن حازم القرطاجني (ت٦٨٤ه)، تحقيق:محمد الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، ط٤، بيروت، ٢٠٠٧م.
- الموضح في شرح شعر أبي الطيب المتنبي: أبو زكريا يحيى بن علي التبريزي (ت٥٠٢ هـ)، تحقيق: د.خلف رشيد نعمان، دار الشؤون الثقافية العامة ، ط١، بغداد، ٢٠٠٠م.
- النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمّام: أبو البركات شرف الدين الأربلي المعروف بابن المستوفي (ت٦٣٧هـ)، تحقيق: د. خلف رشيد نعمان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٩م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، د.ط، القاهرة، ٢٠٠١م.
- الوظائف التداولية في اللغة العربية: د. أحمد المتوكل، دار الثقافة، ط١، ١٩٨٥م.
- يتيمة أهل الدهر في محاسن أهل العصر: أبو منصور الثعالبي (ت٤٢٩هـ)، تحقيق: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت،١٩٨٣م.

❖ الرسائل والأطاريح :

- التوجيه النحوي لتداخل التوابع في القرآن الكريم (أطروحة دكتوراه): موسى سالم إبراهيم أبو جليدان، بإشراف: أ.د. محمود محمد أحمد العامودي، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية بغزة، ٢٠١٧م.
- ظاهرة خلاف الأصل في النحو العربي- دراسة استقصائية نقدية (رسالة ماجستير): سالمة عيسى الوازني، بإشراف: أ.د. عبد الله محمد الكيش، قسم للغة العربية، كلية اللغات، جامعة الفاتح، ٢٠٠٠م.

- النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي – دراسة في نحو الجملة (أطروحة دكتوراه): الزايدي بو درامة ، بإشراف: أ.د. لخضر بلخير ، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللغات، جامعة الحاج لخضر– باتنة، ٢٠١٤م.
- نحو نظرية وظيفية للنحو العربي (أطروحة دكتوراه): يحيى بعيطيش، بإشراف: عبد الله بو خلخال، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللغات، جامعة منتوري قسنطينة، ٢٠٠٦م.
- الوظائف التركيبية والدلالية والتداولية في النحو الوظيفيّ– دراسة تطبيقية في سورة يوسف (رسالة ماجستير): عز الدين لعناني، بإشراف:أ.د. صلاح الدين زرال، قسم اللغة والأدب العربي، كلية الآداب واللغات، جامعة سطيف، ٢٠١٤م.

❖ المجلات العلمية:

- مجلة حوليات الجامعة التونسية، العدد الثالث، ١٩٦٦م.
- مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، المجلد الأول، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣٤م.

Abstract

The indicative interaction in the function of 'alnasb' in Almutanabbi poetry

The research take the 'mansob' grammatical element in 'almutanabbi' poetry , as an aim in the process of linguistic analysis practicing , and the focusing in this aim , leaded to observation of interaction between 'al-hal' function , and the other function of 'al-nasb' , and turned out to that the 'alnasb' element is function of indication , usage ,attraction , and openness to the near fields give it another attraction , the research discover that the interaction in the indication increase the limitation or rules of 'al-hal' to interact with 'almansobat' , and give it a variation in the indication and usage. The research was in three axis , this axis are the most apparent of the interacted positions of 'alnasb' , and were discussing according to their prevalence in al-mutanabbi poetry . The first axis was the interaction between functions of 'al-hal' and 'altameez', The second was the interaction between the function of 'al-hal' and 'al-mafa'aol min ajlih' ,the third was the interaction between the function of 'al-hal' and 'almafa'aol al-mutalk' .